

الفرع الثاني انواع النظام الدكتاتوري

على الرغم من أن النظام الدكتاتوري قائم على أساس حكم الفرد وسطوته إلا أن الفقه الدستوري يميز بين نوعين استنادا الى مدى اعتماد النظام ايدولوجية معينة من عدمه فيرون وجود دكتاتورية مذهبية (أيدولوجية) وأخرى غير أيدولوجية. وهناك من يميز بين دكتاتورية الفرد ودكتاتورية الطبقة العاملة حيث تذهب النظرية الماركسية الى اقامة نظام حكم يقوم على اساس دكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا) حيث تقوم الثورة العمالية فتطيح بأجهزة الدولة الرأسمالية وتسحقها وتقيم دولة دكتاتورية البروليتاريا والتي تسعى الى اقامة مجتمع بغير طبقات^(١).

وفي الحقيقة لم نجد في التطبيق طبقة حكم. وإنما كان مأل الأنظمة التي تبنت هذه النظرية الجنوح نحو دكتاتورية الحزب الواحد ثم الفرد الواحد (زعيم الحزب) ولذلك نرى أن هذا النوع من الدكتاتورية لا يختلف عن دكتاتورية الفرد كثيرا ومن ثم يصنف ضمن الدكتاتورية المذهبية.

أولا: الدكتاتورية المذهبية:

يعتمد هذا النوع من الدكتاتورية على ايد بولجية متكاملة تتناول كل ما يتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي وهي في الغالب انظمة شمولية تخالف انظمة الديمقراطية التقليدية والأيد بولجية التحررية. التي تقوم على اساس احترام حقوق الأفراد وحرياتهم حيث يتوجب على الدولة عدم التدخل في شؤون الأفراد الا عند الضرورة لأن للأفراد حقوق لا تستطيع الدولة الانتقاص منها لأنها سابقة على قيام الدولة بل وعلى من الدولة. في حين نجد ان الأنظمة الدكتاتورية ترى عكس ذلك اذ بإمكان الدولة ان تتدخل في كل نواحي الحياة. ويبرر اصحاب النظرية الشمولية ذلك بأن الأفراد غير متساوين بطبيعتهم وأن المجتمع يتألف من جماعات وليس من افراد وبالتالي يجب الاهتمام بالعائلة والنقابات والجمعيات المهنية. ولعل من اهم هذه النظم الشمولية النظام النازي في المانيا اiban حكم هتلر والنظام الفاشيستي في ايطاليا اiban حكم موسسيليوني. فضلا عن النظام الذي اقيم في الاتحاد السوفيتي السابق ودول المنظومة الاشتراكية السابقة والتي اصطلح على تسميتها بالديمقراطيات الشعبية. والمجدير بالملاحظة ان الأنظمة الشمولية المذكورة تلتقي عند خاصية رفض فكرة الدولة الحارسة وتأيد شمولية الدولة لكل جوانب الحياة الا انها تتباين اشد التباين في الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه. فالنظام النازي كان متأثرا بفلسفة (هيجل) ونظرته للدولة والتي ترفع من القيمة الروحية والمعنوية لها فهم يرون فيها القيمة المطلقة الوحيدة في الحياة الأنسانية. وهي ارادة الله على الأرض. والحقيقة الوحيدة الشاملة غير المحددة. والقانون ليس الا التعبير الموضوعي عن روح الدولة ومن ثم فإن طاعة القانون هي ذات الحرية لأن هذا التصور الخالد المطلق للدولة يرفض قيام تناقض بين الضرورة والحرية^(٢).

١. د. يحيى الجمل. الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٥٠ وما بعدها.

٢. history of philosophy: Hegel

أما بالنسبة لنظرة النازيين إلى الزعيم (هتلر) فيرون أنه لا يستمد سلطته من الشعب بل يستمدّها من شخصيته. ومن صفاته الأساسية كزعيم. والسلطة في نظر (النازيين) ليست حقاً للشعب. والزعيم لا يتولى السلطة باعتباره (وكيلاً أو نائباً عن الشعب أو ممثلاً له) إنما يتولاها استناداً لصفاته الشخصية^(١). وبعد بالتالي التشخيص الكامل للأمة. بل هو الأمة نفسها^(٢). وأرادته أرادتها وقوله قولها والأمة عندما تقدسه وتطيعه إنما تقدس وتطيع نفسها. ويلاحظ أن النظرية النازية قامت كذلك باعتناق نظرية أخرى تتعلق بسمو بعض الأجناس على غيرها. ومن ثم القول بفكرة الجنس الممتاز. فإذا كان الأفراد غير متساوين بطبيعتهم. وهناك أفراد يتفوقون على الآخرين كذلك الحال بالنسبة للأمة والأجناس. فلا بد من وجود جنس ممتاز ومن حقه أن يسيّد الأجناس الأخرى. ويرون أن الجنس الآري أرقى الأجناس. فهو جنس عبقرى ومنشئ للحضارات وقد اختاره الله للسيطرة على العالم من أجل النهوض به. وقد قام هتلر بأشغال فتيل الحرب العالمية الثانية لغرض هيمنة الجنس الآري على الأمم الأخرى. إلا أن النتيجة كانت هزيمة هتلر وتقسيم ألمانيا إلى دولتين غربية وشرقية حتى عام ١٩٩٠ عندما أعيد توحيدها بعد سقوط جدار برلين. والحقيقة أن نظرية الجنس الممتاز هي نظرية خاطئة. إذ لا يجوز جنس أو شعب أن يدعي تفاهة نظراً لما حدث من اختلاط بين الأجناس المختلفة. فضلاً عن عوامل أخرى لعل أهمها الغزوات والرحلات^(٣) أوقد استخدم هتلر هذه النظرية لخدمة سياسته وأهدافه من خلال الدعاية والأعلام المظلل. حيث كان يرى أن الجماهير تميل إلى تصديق الأكاذيب الضخمة أكثر من ميلها إلى تصديق الأكاذيب الصغيرة التي تألفها وتعتادها. ومن ثم فإن الدعاية يجب أن تعتمد على الأكاذيب الضخمة للتأثير على الجماهير^(٤).

أما بالنسبة للنظرية الماركسية التي اعتمدتها النظم الشيوعية التي قامت في روسيا ودول أوروبا الشرقية. فإن أساسها النظري يقوم على الفلسفة المادية. والتي ترى أن المادة سابقة على الفكرة وأنها أزلية بمعنى أنها غير مخلوقة. وهذا الاتجاه يناقض تيار الفلسفة المثالية الذي يؤمن بأن الفكرة سابقة على المادة وموجدة لها. ويتبنى الفكر الماركسي المادية الجدلية^(٥). حيث يرى ماركس أن المادة هي الأصل في الوجود وهي السبب الموجد لكل موجود. أما الأفكار فهي ليست إلا انعكاساً للمادة وهذا مناقض لما يراه الفيلسوف هيغل. وتأسيساً على المادية الجدلية يفسر الماركسيون التطور البشري. ويرون أن الإنتاج الاقتصادي وما يترتب من تنظيم اجتماعي في كل فترة من فترات التاريخ يكونان أساساً للتاريخ السياسي والفكري لتلك الفترة. ومن ثم فمنذ اختفاء الملكية الشائعة للأرض في المجتمعات الأولى والتاريخ كله لا يعدو أن يكون في الحقيقة تاريخاً للصراع بين طبقات مستغلة وأخرى مستغلة. صراع بين ظالمين ومظلومين. ويخلصون إلى أن الصراع الطبقي وصل إلى مرحلة ليس باستطاعة الطبقة

مشار إليه في كتاب د. يحيى الجمل. المصدر السابق. ص ٢٣٠

١ د. عبد الحميد متولي. المصدر السابق. ص ٤٧٧

٢ د. يحيى الجمل. المصدر السابق. ص ٢٣١

٣ د. عبد الحميد متولي. المصدر السابق. ص ٤٧٩.

٤ د. يحيى الجمل. المصدر السابق. ص ٢٣٩

٥ راجع في تفاصيل المادية الجدلية والمادية التاريخية. د. محمود عثمان. الفكر المادي الحديث وموقف الإسلام منه. مكتبة الأجلوا المصرية. ١٩٧٧. ص ٢٥١ وما بعدها.

المستغلة (البروليتاريا) ان تحرر من الطبقة التي تستغلها وتضطهدها (البرجوازية) دون ان تحرر في الوقت ذاته والى الأبد المجتمع بأكمله من الاستغلال والاضطهاد وصراع الطبقات^(١) ويرون ان نجاح الطبقة العاملة في ذلك سيؤدي الى قيام دكتاتورية البروليتاريا (دكتاتورية الطبقة الواحدة) وهذه المرحلة ليست مؤكدة في نظر الماركسيين. وانما هي مرحلة انتقالية حتى الوصول الى المرحلة الشيوعية من خلال انحلال الدولة وانعدام الطبقات في المجتمع. ويرى الماركسيون ان دكتاتورية البروليتاريا يمكن ان توصف بديمقراطية البروليتاريا.

وهذه الديمقراطية شمولية حيث ترى ان الجماعة فوق الفرد. ومن ثم لا حدود او قيود على سلطة هذه الطبقة. ويبدو لنا ان النظرية الماركسية في جوانبها الاقتصادية والسياسية بعيدة عن الواقع. وان الأنظمة السياسية التي ادعت الأخذ بها لم تستطع نقلها الى حيز التطبيق^(٢). لأن هذه النظرية اقرب الى الخيال من الواقع في كثير من طروحاتها. اذ من الصعب تطبيق نبوءة ماركس بزوال الدولة بناءً على ضرورة زوال الطبقات التي تقترب منها. حيث لاحظنا فشل الأنظمة التي اعتنقت هذا المذهب اقتصاديا وسياسيا مما ادى الى انهيارها في عام ١٩٩٠ ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١. وسنحاول التركيز على تجربة النظام السياسي في الاتحاد السوفيتي السابق عند دراستنا للأحزاب السياسية.

ثانيا: الدكتاتورية غير المذهبية^(٣):

تنسجم هذه الدكتاتورية بسمة الواقعية لأنها لا تنتسب لمذهب معين من المذاهب التي سبق ذكرها. وانما تقوم على اساس استحواذ فرد على السلطة بطريق القوة والعنف ويطلق عليها البعض (الدكتاتورية القيصرية) نسبة الى الدكتاتورية التي اقامها نابليون بونابرت في فرنسا سنة ١٧٩٩. و النظام الدكتاتوري الذي اقامه لويس نابليون سنة ١٨٥٢. وقد وجد هذا النظام امتدادا له في بعض الدول الأوروبية بين عامي (١٩٢٥-١٩٣٥). كبلندا. يوغسلافيا. رومانيا و كذلك في الكثير من دول العالم الثالث (امريكا الجنوبية. افريقيا. آسيا) وذلك على اثر الانقلابات العسكرية التي حدثت في كثير منها حيث يهيمن شخص واحد على مقاليد السلطة و يدعي انه يستمد شرعيته من الشعب وليس من ذاته مثلما هو حال اصحاب الدكتاتورية المذهبية.

ويرى البعض ان هذه النظم تنسجم عند قيامها بالشرعية الثورية. وهي مرحلة انتقال الى الشرعية الدستورية. أي العودة الى المؤسسات الدستورية بعد استقرار النظام السياسي^(٤). ويرون انها تتولى السلطة مؤقتا حين انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بمهمة اقامة دستور للبلاد. إلا ان الواقع لا يؤيد هذا الاتجاه. حيث ان المؤسسات التي توجدها السلطة هي مؤسسات دستورية بالشكل فقط دون الموضوع. اذ يبقى الحاكم الفرد مهيمنا على السلطة مع سلوكه سبلا يوحى من خلالها بأنه مختار من الشعب كطريقة الاستفتاء الشخصي المتبعة في

١ دغواد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٣١.

٢ حيث لاحظ ان (البنين الذي كان مؤمنا بفكرة ماركس اصطدم بالتطبيق قبل رآيه وقال (ان عقل الإنسان لا يعكس العالم الواقعي فحسب بل يخلقه ايضا)، راجع في ذلك، د. محمود عثمان، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٣ د. عبد الحميد متولي، المصدر السابق، ص ٥٠٣.

٤ راجع في تفاصيل ذلك، د. عبد الحميد متولي، المصدر السابق، ص ٥٤.

بعض دول العالم الثالث. فضلا عن ذلك ان معظم النظم الدكتاتورية التي تبرفت ببرقع الثورة لم تشرع الدساتير التي وضعتها عن طريق جمعيات تأسيسية منتخبة. وانما عن طريق لجان فنية يولي عليها الحاكم ما يشاء^(١). ويلاحظ ان هذه النظم تفتقر الى الأطار النظري بغية الاسترشاد به من قبل قادتها ولذلك يلاحظ انها تعتمد الأطار التجريبي و وجهة نظر الدكتاتور. والذي كثيرا ما يلجأ الى العدول عن اراءه بعد ثبات فشلها وبعد تكبيد الأمة خسائر فادحة.

الفرع الثالث خصائص النظام الدكتاتوري

قبل ان نتناول خصائص هذا النظام لا بد من الإشارة الى العوامل التي تؤدي الى ظهوره. حيث يرى البعض من الفقه بوجود علامات واسباب تنبئ عن قرب ظهور النظام الدكتاتوري^(٢). كحالة اضطرابات داخلية. أو ازمتات سياسية . اقتصادية. أو هزيمة في الحرب. ويمثلون لذلك بما حدث في فرنسا من حالة فوضى وفساد سبقت وصول نابليون الى الحكم. وكذلك هزيمة روسيا في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤. وأن حالة اليأس والفقر هي التي اوصلت الشيوعيين الى السلطة عام ١٩١٧. وفي ايطاليا كان للآزمة الاقتصادية والفوضى الاجتماعية دورا مهما في وصول النظام الفاشستي للحكم بزعامة (موسوليني) ١٩٢٢. اما في المانيا فكان للهزيمة المذلة التي منيت بها في الحرب العالمية الأولى وللقيود التي فرضت عليها بموجب معاهدة فرساي . والتدهور الاقتصادي اثرا كبيرا في وصول هتلر الى السلطة عام ١٩٣٣.

ويرى الدكتور عبد الحميد متولي ان من اسباب ظهور النظام الدكتاتوري عدم النضج السياسي لبعض المجتمعات و فشلها في تطبيق النظم السياسية التي اقتبستها من بعض الدول الغربية في مباشرة الديمقراطية. مما جعلها تسعي استعمال الحرية. وان اساءة استعمال الحرية يمهّد الطريق لقيام الأنظمة الدكتاتورية^(٣).

ونعتقد ان هذه الصور المشوهة للتطبيق الديمقراطي موجودة في كثير من دول العالم الثالث. حيث تدعي بعض النظم أنها (برلمانية). الا ان التطبيق العملي والواقع يناقض ذلك. حيث يهيمن رئيس الدولة على كل المؤسسات. ونفس الشيء ينطبق على البعض الآخر الذي يدعي أن نظامه (رئاسي) حيث يلاحظ طغيان شخصية الرئيس (الدكتاتور) على السلطات الأخرى. اذ تتضخم سلطاته لتشمل الهيمنة على زمام الأمور في البلاد. فضلا عن تمسكه بكرسي الحكم حتى الموت أو ازاحته عن السلطة عن طريق القوة والعنف.

١ مثال ذلك انظر طريقة وضع دستور سنة ١٩٥٦ المصري. في مؤلف دثروت بدوي ثورة ٢٣ يوليو ونظور الفكر الثوري في مصر. دار النهضة العربية. ١٩٧٠. ص ٢٣٥ وما بعدها. وكذلك طريقة وضع دساتير العراق لسنة ١٩٦٤ و ١٩٧٠. في كتاب دحميد الساعدي. مبادئ القانون الدستوري. دار الحكمة للطباعة. الموصل ١٩٩٠. ص ١٧٨. ١٩٩. ٢ راجع د. محمد كامل ليلة. المصدر السابق. ص ٥٠ وما بعدها. عبد الحميد متولي. المصدر السابق. ص ٤٧٠. ٣ د. عبد الحميد متولي. المصدر السابق. ص ٤٧١.

اما بالنسبة لخصائص النظام الدكتاتوري فيمكن اجمالها بالآتي:-

١- استخدام اسلوب العنف والقوة للاستيلاء على السلطة والاستمرار فيها. وعدم الاكتراث بالوسائل الدستورية المشروعة والمعروفة في النظام الديمقراطي التقليدي. حيث يرى الماركسيون مثلا ان المهمة الأساسية لدولة البروليتاريا هي سحق النظام القديم تماما. وسحق كل بقايا المقاومة الرأسمالية وجيوبها. وذلك للتمكن للمجتمع الاشتراكي وبنائه بناءً سليماً^(١). وكذلك نجد موسوليني يعبر عن ذلك بشكل واضح بقوله ((اليست ارادة الشعب هي الوسيلة للحكم ولكن الوسيلة تكمن في القوة التي تعتبر اساس القانون وهي التي تفرض القانون))^(٢). ومن اجل استمرار النظم الدكتاتورية في السلطة يلاحظ استخدامها لأبشع وسائل القهر والتعذيب الوحشية ضد المعارضين للنظام. فضلا عن اشاعة الخوف والرعب في نفوس المواطنين. بواسطة اجهزتها القمعية العلنية والسرية التي تعتمد عليها. وقد استخدم هذا الأسلوب بشكل فض في المانيا النازية والأخاد السوفيتي السابق. وبعض الدكتاتوريات في دول العالم الثالث.

٢- شخصنة السلطة وتركيزها^(٣) حيث يقوم هذا النظام على فردية السلطة. اذ تقتصر السلطة بالدكتاتور (الفرد) بصرف النظر عن الصفة الرسمية التي تطلق عليه (القائد، الزعيم). واساس شرعية سلطته تعود الى القوة والكفاءة الشخصية ومؤازرة انصاره. اذ لا يستمد منها من الشعب. ومن ثم تتركز كل السلطات بيد الدكتاتور. اما الهيئات الأخرى حتى وان وجدت فهي هيئات شكلية مهمتها التأييد المطلق للدكتاتور. ومن ثم تنعدم خاصية الرقابة والمسؤولية المعروفة في النظم الديمقراطية. لأن الدكتاتور غير مسؤول امام احد. وهو مسؤول قبل نفسه فقط. مما يؤدي الى ضعف الرقابة السياسية والقضائية او انعدامها على اعمال السلطة حيث يتم اللجوء الى نظرية الضرورة او نظرية اعمال السيادة. او تخصيص اعمال السلطة ومنع الطعن فيها امام الجهات القضائية^(٤).

٣- نظام مؤقت: يتسم النظام الدكتاتوري بالتأقت. لأنه قائم على اساس القوة. واستمراره مقترن بثبات تلك القوة فاذا خفت او ضعفت فمآله الى الزوال لأنه نظام استثنائي. ولا يمكن ان يستقر ويدوم. وهذا ما لوحظ في معظم النظم الدكتاتورية التي ظهرت في القرن العشرين بدءا بالنظام الفاشستي وانتهاء بالنظام الماركسي في الأخاد السوفيتي السابق.

١ د. يحيى الجمل المصدر السابق ص ٢٢٥. مع الإشارة الى ان هناك حالات نادرة يأتي فيها الدكتاتور الى السلطة عن طريق الوسائل المشروعة ثم ينقلب عليها كما هو حال هتلر في المانيا.

٢ د. محمد كامل ليلة. المصدر السابق ص ٥٠.

٣ ان اتجاه بعض النظم الدكتاتورية الى توريث السلطة لأبن الدكتاتور بعد وفاته مع اخذها بالنظام الجمهوري كما تدعي (مثلما حدث في كوريا الشمالية بعد وفاة الرئيس كيم ايل سونغ) لا يقلل من اهمية هذه الخاصية بالنسبة لهذه النظم.

٤ د. محسن خليل. مصدر سابق ص ١٤٦.